

مجلة
القانون، المجتمع والسلطة

مدير المجلة

الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير

الدكتور: نصر الدين بوسماحة

أمانة تحرير المجلة

قاسي فوزية

ردمك : ISSN 2253 - 0266

رقم 4 / 2015

باسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية

مجلة القانون، المجتمع والسلطة هي مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر القانون، المجتمع والسلطة بكلية الحقوق، جامعة السانية وهران، والتي أصبحت تسمى رسميا جامعة وهران 2 محمد بن أحمد ابتداء من السنة الجامعية 2014-2015. المخبر المعتمد بموجب القرار الوزاري رقم 66 المؤرخ في 30 ماي 2010.

تنشر المجلة البحوث العلمية في المجالات القانونية والسياسية، وتأمل في هذا الإطار أن تكون منارة جديدة في حقل الدراسات بفضل مساهمات الأساتذة والباحثين من مختلف الجامعات والمؤسسات ومراكز البحث.

بعد تخصيص العدد الأول من المجلة لموضوع الحكم الراشد ثم العدد الثاني لموضوع العدالة الانتقالية، ارتأت هيئة المجلة أن تفتح المجال أكثر في العدد الثالث لنشر دراسات متنوعة ما بين العلوم القانونية والعلوم السياسية. نتيجة لذلك ورد في هذا العدد دراسات يندرج بعضها في القانون الدستوري وكذلك قانون الأعمال وقانون المالية إضافة إلى القانون الجنائي والبعض الآخر في العلوم السياسية.

مجلة: القانون، المجتمع والسلطة

مدير المجلة
الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير
الدكتور: نصر الدين بوسماحة

أمانة تحرير المجلة
قاسي فوزية

اللجنة العلمية

د. محمد بوسلطان	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
د. عزور كردون	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة
د. عمر صادوق	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري
د. لمين شريط	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة
د. تراري ثاني مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
د. شربال عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعد دحلب البليدة
د. نصر الدين بوسماحة	أستاذ محاضر	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
د. فاصلة عبد اللطيف	أستاذ محاضر	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر
القانون، المجتمع والسلطة
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

البعد الإجرائي الجديد
لمفهوم المشاركة السياسية في الجزائر بعد 2011

د. عبد اللطيف بوروبي

أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية-رئيس المجلس العلمي للكلية

جامعة فسنطينة -3-

ملخص:

"إقترن مفهوم المشاركة السياسية في الجزائر بعد 2011 بمتغيرات مترابطة متجددة وجديدة تفسر في ظل عملية مركبة تشمل كيفية صنع القرار السياسي، وتحقيق التنمية المستدامة، والموقع الجغرافي، والمناخ، والحفاظ على البيئة، والتنافس على الموارد والمعلومات داخليا، وفي إطار دولي بالتحول الديمقراطي. حتى نحصل على مراجعة جديدة في بناء المفهوم بعد الحراك الذي عرفته بعض الدول العربية لا بد من إشراك الفواعل الحكومية وغير الحكومية في ضبط المفهوم والممارسة.

يعتبر الحكم الراشد كمتغير في علاقة بالمشاركة السياسية كمقاربة جديدة ضمن خانة النظرية البنائية في العلاقات الدولية لاهتمامه بالأمن المجتمعي والإنساني، وبكيفية تحقيق الرفاه الإجتماعي للمجتمع والإنسان على حد سواء. بمراجعة متغيرات كالشفافية واللامركزية، والمساءلة، وتجسيد لمبدأ المشاركة في التسيير، والموارد المتاحة للدولة الجزائرية. صاحبت هذه المتغيرات والعوامل مواضيع، وأدوات تحليل، ومناهج جديدة ذات طابع ديناميكي من حيت التطور والبناء. بالتركيز على قياس الأثر والتأثير بين المتغير المستقل المتمثل في المشاركة السياسية، والتابع المتمثل في الحكم الراشد.

نعاني من معيقات يسود فيها فهم خاطئ للعلاقة بين التنمية المستدامة وكيفية الوصول إليها والمشاركة السياسية، بجهل أو بقصد، نتيجة اتساع الفجوة بين الإمكانات والأهداف. تشكل هذه المتغيرات والعوامل الجديدة وحدة تحليل متكاملة تشمل الجانب الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، والثقافي وهي ذات بعد ماكرو سوسيولوجي باعتبار أن أصل تلك العوامل والمتغيرات هي الظاهرة الإجتماعية."

مقدمة:

يمكن تقييد تاريخ جديد في شكل التفاعلات الدولية الخاصة برسم السياسة العامة للجزائر بعد 2011 ذات البعد الجيوبوليتيكي سهل الانكشاف أمنيا، وعمق إستراتيجي لتغير موازين القوى الإقليمية والدولية. فالتغيرات السياسية التي شهدتها الدول التي عرفت الثورات، جعلتنا نؤرخ بتاريخ جديد لها والمتمثل في ما قبل الحراك العربي2011، وما بعدها لمفهوم المشاركة السياسية داخليا، وإعادة توزيع جديد للقوة في المنطقة العربية بصعود ونزول بعض القوى العربية الإقليمية دوليا.

إن الجانب المؤسساتي للأنظمة السياسية الجديدة في بعض الدول المغاربية التي عرفت تغيرات سياسية، قد يكون ذو توجه نظري منفتح أكثر في الممارسة الديمقراطية عما كان سابقا، سواء تلك المتعلقة بالسياسية الداخلية أو السياسة الخارجية، فهي أسباب من نتائجها تراجع لبعض المتغيرات والعوامل السياسية الداخلية، ولدور الإتحادات السياسية الإقليمية كما هو الحال بالنسبة لدور الجامعة العربية، وأسلوب جديد لفهم طبيعة النظام السياسي الجزائري الذي استمر و لم يعرف اضطرابات.

سنحاول تقديم تحليل سياسي مركب من منطلق تطبيق إستراتجية مقابل بمقابل أين طرفي العلاقة فائز– فائز في العلاقات البينية للفواعل الحكومية وغير حكومية داخل النظام السياسي الجزائري، حيث لدور كل من الفواعل الحكومية وغير الحكومية في تفعيل التداول الديمقراطي على السلطة.

يعتبر شكل الدولة الجزائرية الحالي وإشكالية مشروعية السلطة في إطار قطري، تصور أفضى إلى محاولة فهم عدم التحول هذا، عكس على مستوى بعض الأنظمة السياسية (تونس، ومصر، وليبيا)، إلى صياغة تفاسير جديدة ومراجعة ما سبق حول المحددات الداخلية المتحكمة فيها، وفهم المقتضيات الدولية الحالية على مستوى مواضيع

ومناهج العلاقات الدولية،في ظل البحث على الكيفية العلمية الأنجع لفهم الظاهرة بدراسة حالة النظام السياسي الجزائري العربي كنظام ذو خصوصية.

تزامن إعادة تشكيل النقاشات الفكرية في السياسات العامة في المرحلة الدولية الراهنة البحث عن مقومات وشروط بناء مقاربة لماهية المشاركة السياسية في الجزائر تشمل الجانب الثقافي، والاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والأمني، وتشمل حلول للمشاكل الداخلية المطروحة بمراجعة مفهوم الإنتخاب كآلية للوصول إلى السلطة وفق تحليل بنائي تطوري، بعيدا عن هيمنة التحليل القائم الذي ساهم في التنظير العلمي منذ الظهور وتكريس نمطية معينة من التفكير. أسهم في بروز هذا التوجه النظري ظهور عوامل ومتغيرات دولية جديدة (الانترنت، ودور الرأي العامالداخلي والدولي، ودبلوماسية حقوق الإنسان، وحل الأزمات، والأمن وأهمية الفواعل غير الحكومية في رسم السياسات العامة، والربط بين ظواهر داخلية ودولية، لم يكن في السابق ممكنا الربط فيما بينها (الأمن المجتمعي والإنساني)، وإلى بروز مقاربات ومناهج بحث جديدة. فتطور هذا التوجه النظري في السياسات العامة كجزء من المعرفة العلمية الإنسانية قام على المزاوجة بين المقاربات الوصفية والأدوات التحليلية المنهجية، حيث مرتبط بفهم واقعي ومنطقي لمفهوم الحكم التي تحدد مجاله الفكري والمعرفي.

فالدراسة الهدف منها تحديد وتوحيد ماهية تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر بعد 2011، من خلال تقديم مقاربة ماكروسوسيولوجية تشمل كل جوانب الظاهرة في دراسة النظام السياسي الجزائري، بهدف بلورة تحليل مشترك يقوم على أنه عندما ننتخب لا ننتخب شخص وإنما سلطة تقوم مهامها على مدى مشاركتنا في انتخابها كأساس للمشروعية.

الإشكالية:

إن أسلوب دراسة العملية السياسية في الجزائر في تطور مستمر، سواء على مستوى الفكر، أو المنهج وهذا ما قد يؤدي إلى صعوبة التحكم في مستوى التنظير، وفي

التسيير العقلاني له نظرا للاختلاف في الأفكار والنظريات التي حددته. فالسلطة في الجزائر تسعى إلى تحقيق مصالحها الوطنية بتفعيل المشاركة السياسية من خلال: اتجاهين لدراسة المشاركة السياسية في الجزائر:

- التصور الأول مرتبط بالمتغيرات الداخلية للدولة من أن المشاركة السياسية مرتبطة بعدد من المتغيرات الداخلية.
- التصور الثاني مرتبط باعتبار أن المقتضيات الدولية وموجة التحول نحو الديمقراطية تساعدنا على الإصلاح السياسي.

نحتاج إلى المقاربة الجديدة المقترحة والمتمثلة في المزاوجة بين المتغيرات الداخلية والمقتضيات الدولية لفهم ماهية المشاركة السياسية في الجزائر. فالتحول في المنظور ظهر في أنها تتخذ في تحقيق مصالحها إستراتيجيتين: الأولى مرتبطة بالاعتماد على الذات من خلال التأكيد على الأمن القومي والتنمية،أما الإستراتيجية الثانية فتحقيق ذلك يكون عن طريق اتحادات دولية.فما المقصود بالمشاركة السياسية بعد 2011 في الجزائر؟

1- فرضية الدراسة:

تحدد بالاستعانة بتركيبة الفرضية البديلة hypothesis 1 (h1) تقوم على إثبات العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل. يتمثل المتغير التابعفي المقاربات الوصفية المتعددة الاختصاصات والمحددة لمفهوم المشاركة السياسية بمختلف أشكالها،أما المتغير المستقل والمتمثل في ظاهرة الانتخاب ومختلف الأشكال التي تحدده والتي جاءت كالتالي:

- وجود عدة مقاربات تفسيرية لمفهوم الإنتخاب صعب من فهم المشاركة السياسية بطريقة عقلانية.
- السياسات والإستراتيجيات الجديدة لتفعيل المشاركة السياسية في الجزائر هي رد فعل عن التحولات في بنية النظام الإقليمي.

2- منهجية الدراسة:

جاء تطور مفهوم المشاركة السياسية ضمن الدراسات السياسية للمتغيرات الداخلية وفق فترات تاريخية متتالية،فالتحول من الطابع القائم على نظام الحزب الواحد، إلى الطابع التعددي سواء على المستوى السياسي أو الحزبي في المرحلة الراهنة من خلال أهمية الفواعل الحكومية، وغير الحكومية ومختلف الجمعيات المشكلة للمجتمع المدني، إلى بروز مفهوم جديد للمشاركة السياسية يشمل الجانب المجتمعي والإنساني يجعلنا نعتمد على خطة تاريخية تفسر تطور مفهوم المشاركة السياسية عبر مراحل تاريخية متتالية وفي الأنماط التي تحدده، وأشكاله المختلفة، بالاعتماد على المنهج الاستنباطي (الاستدلالي) القائم على التجريد للوصول إلى قوانين ونظريات في كيفية تفعيل المشاركة السياسية لإعطاء مشروعية أكبر للسلطة الحاكمة.

3- أهداف الدراسة:

إن الحاجة إلى توجه نظري جديد لتوفر مجموعة الظواهر، ومن المواضيع، والأفكار، والمناهج، والنظريات الجديدة، نسعى إلى تقديم قراءة جديدة لمفهوم المشاركة السياسية في الجزائر بعد حراك 2011، من خلال اعتبار أن التوفر من جهة والتحول من جهة أخرى قد يعطينا قدرة أكبر على تفسير أدق لماهية المشاركة السياسية ومن خلال اكتشاف تفاسير جديدة كان من الصعوبة بمكان ربطها في السابق بالظواهر الجديدة الحالية مثل المجتمع المدني، والجمعيات، والآمن المجتمعي والإنساني، والأمن الثقافي، والأمن الصحي.

4- الصعوبات:

قد يدل تعدد المقاربات الوصفية المتعددة الاختصاصات في تفسير المشاركة السياسية على غياب إجماع في تحديد وتوحيد المفهوم. إن طبيعة اختيارنا للإطار النظري للدراسة (المقاربة)، وكيفية فهمها تمكننا من تحديد منطلقات التحليل والأهداف المرجوة، فقد نصطدم في ظل وجود عدة مقاربات بالتبيان وأحيانا التناقض بين المداخل الفكرية. وهي البناء العضوي للدراسة.

5- الأسس النظرية الجديدة المقترحة لمفهوم المشاركة السياسية في الجزائر بعد 2011

يفهم البناء العضوي لدراسة مفهوم المشاركة السياسية في الجزائر بعد 2011 وفق ثلاثة مقاربات في ترابطها تشكل لنا الإطار النظري والتطبيقي للدراسة. أما المقاربة الأولى مرتبطة بالتأصيل المفهوماتي للمشاركة السياسية، والمقاربة الثانية تنظيمية تعنى بالتطور التاريخي للمفهوم وأسباب ظهوره، أما المقاربة الثالثة فغائية مرتبطة بالأهداف والغايات المرجوة من الدراسة. نقوم بالربط بين المقاربات الثلاث كتحليل شمولي للمشاركة السياسية، ونسعى إلى تفادي الاختزال أي تغليب مقاربة على حساب أخرى.

تعتبر الجزائر كدولة محورية في منطقة شمال إفريقيا ذات بعد جيوبوليتيكي سهل الانكشاف أمنيا، وعمق إستراتيجي لتغير موازين القوى الإقليمية والدولية،جعلتنا نحتاج إلى فهم العوامل والمتغيرات الداخلية والدولية المفسرة لها كمدخلاتلدراسة النظام الإقليمي المغاربي وفق أسس نظرية جديدة مقترحةخاصة بالمنطقة، وبالتركيز على التحليل ماكرو-سوسيولوجي أين تتقاطع الظواهر الإجتماعية،والسياسية،والاقتصادية، والأمنية المشكلة والمؤثرة على الظاهرة، وإعتبار أن أصلها ذو طابع إجتماعي.

يعتبر العامل الجغرافي مهم في دراسة أسلوب تطور الإستراتيجية الأمنية المشتركة المقترحة في العلاقات البينية المغاربية وكمطلق لأي تحليل آني أو مستقبلي لأية إستراتيجية مشتركة. حيث يتألف المغرب العربيمن خمسة دول هي موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا. وتبلغ مساحتها مجتمعة حوالي 5.782.140 كلم2 وتشكل ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي. و تشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته 41% من مساحة الاتحاد المغاربي. ويبلغ طول الشريط الساحلي للاتحاد المغاربي حوالي 6505 كلم، أي 28% من سواحل الوطن العربي بأكمله. يبلغ عدد سكان اتحاد المغرب العربي حوالي 105 مليون نسمة تقريبا حسب تقديرات عام 2013. فالمنطقة هي بوابة جنوبية لأوروبا وشمالية لإفريقيا حيث تعتبر منفذ إستراتيجي للصراع بين القوى الكبرى، بين أوروبا وأمريكا.

إن أسلوب دراسة العلاقات المغاربية في تطور مستمر من حيث العوامل المتغيرات من موقع، وسكان، تزايد في القوة خاصة المرتبطة بالجانب العسكري،حيث نحتاج في ظل تطور ماهية المشاركة السياسية في ظل وجود فواعل حكومية وأخرى غير حكومية في الجزائر وفي دول المغرب العربي إلى مراجعة المفهوم والإستراتيجيات المتبعة تتماشى والأهداف المرجوة من منطلق أن الظاهرة في تطور وليست في تراجع بحيث تتنوع وتختلف الأساليب المحددة لها من انتخاب، وعزوف، ومقاطعة.

أولا– الأساس النظري الأول للمقاربة الجديدة المقترحة (مقاربة مفاهيمية):

يكمن الهدف من هذا الأساس النظري الأول المقترح في تقديم مقاربة مفاهيمية موحدة لمفهوم المشاركة السياسية، فاستمرار غياب تعريف تام جعل من إستخدام المفهوم غامض ومبهم، مما يجعلنا أمام صعوبة في توحيد وتحديد المفهوم. ومن ثميمكن أن نعتبر أن التأصيل المفاهيمي وربطه بالمقاربة الماكروسوسيولوجية التي تحدد ظاهرة المشاركة السياسية في الجزائر تفهم في زوايا فكرية عدة، فالأساس النظري للدراسة يكمن في:

* أن تكون دقة في التفاسير التي يطرحها الباحث كمؤشرات في تحليل ظاهرة المشاركة السياسية في الجزائر من خلال إعتبار أن هناك خصوصية للخطاب المستعمل من قبل السلطات السياسية الحاكمة فيها حيث تختلف من تلك التي استعملت في الجزائر عن تلك في تونس، أو المغرب، أو موريتانيا،أو ليبيا. من حيث الوسائل وتتفق على الأهداف.
* توضيح ماهية المؤشرات التي تم طرحها بشكل جلي الأسس والمعايير التصنيفية النظرية والموضوعية التي تم الاعتماد عليها كأسس لعملية الاختيار في حد ذاتها،حيث اختلف في تحديد الأسباب الحقيقية في نشوء وتطور ظاهرة المشاركة السياسية والأهداف المرجوة منها، ومن ثم نحتاج إلى موضوعية في التحليل من خلال التطرق إلى جوانب عدة في الظاهرة من منطلق تحليل تركيبي.
* وضع تعريف موحد لظاهرة المشاركة السياسية. حيث نحتاج إلى تحديد ماهية المفهوم من خلال بنية النظام الذي يحدد المفهوم، والقيم التي ترتبط به، والهدف منه من خلال:

- المستوى الأول من بنية المفهوم المقترح، أنه تعتبر بنية النظام الذي يحدد تركيبة المفهوم والمجالات التي يرتبط بها هل هي سياسية، أم اقتصادية، أم أمنية أم هي مركبة. فجوهر البحث يكون من خلال إعتبار من أن مفهوم المشاركة السياسية يشير إلى ارتباطه بظاهرة الإنتخاب.

نستنتج أن نظام تركيبة مفهوم المشاركة السياسية مرتبط بالاختيار، بقبول، برفض مقترح ومن ثم الإختلاف في النتائج يؤدي إلى الإختلاف في المنطلقات والعكس عوض تحديد بنية المفهوم مستقلا يفهم بالانتخاب عن طريق مقارنة ماهيته بماهية ظاهرة أخرى وهذا يجعلنا نصطدم بصعوبة في تحديد وتوحيد ماهية مفهوم المشاركة السياسية مستقلا ونحتاج إلى دراسة السلوك وفق مستويات مختلفة سواء على مستوى الفرد أو الجماعة أو الدولة.

- تقوم القيم المحددة لبنية نظام مفهوم المشاركة السياسية في الجزائر كمستوى ثان من التحليل فيالتركيبة المقترحة أنه يشمل طبقة مثقفة من نوع خاص تسعى إلى الوصول إلى السلطة، أو معارضتها، أو مساندتها، وتتفاعل في ظل مدارس، وإيديولوجيات أحيانا متشابهة، وأحيانا أخرى متناقضة الأهداف بإعتبار إن إشكالية مفهوم المشاركة السياسية ترتبط بالانتخابسواء على مستوى محلي، أو وطني، أو بتحديد مصادر المعلومات بالشكل الذي يضمن العلمية، والواقعية والعقلانية في الاختيارات سواء من خلال الاعتماد على المصادر الإقليمية والعالمية.ومن ذلك ترتبط بتحديد السلوك الإنتخابي ومن ثم يجب التطرق إلى مفاهيم أخرى من ذلك مشروعية السلطة، والناخب.

تعتبر المشاركة السياسية في السلطة (الحكم) من الظواهر الاجتماعية المهمة في حياة الإنسان منذ القديم، لما لها من أهمية في تحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي، ولارتباطها بأهداف وغايات الإنسان في تكرار الحالات الاجتماعية التي يعيشها، فالاهتمام انصب عليه في ظل اتجاهين رئيسين:

الاتجاه الأول: يركز على مواضيع المشاركة السياسية من خلال الربط فيما بينها، ولا يختزل عامل على آخر من منطلق تحليل كلي، فكان الاهتمام بالدولة، والسلطة، والحكم بالربط فيما بين هذه الظواهر.

الاتجاه الثاني: يقوم على التركيز على بعض العوامل دون أخرى، فكان الاهتمام بالفرد وكيفية تحقيق الرفاه، والمعتقدات، والهوية من منطلق تحليل جزئي بعدم الربط بين العوامل واعتبار أن هناك عوامل محددة وأخرى مؤثرة.

التحليل الكلي في تعريف المشاركة السياسي:

يقوم الهدف من التحليل الكلي على تقديم تصور مجرد وشمولي لمفهوم المشاركة السياسية[1] في انتخاب السلطة الحاكمة، ولا اختزاله في عامل دون آخر، وإنما الربط بين العوامل المشكلة لمجال فهم الظاهرة الانتخابية أو مفهوم المشاركة السياسية. تحدد تعاريف المشاركة السياسية من خلال الربط بين المتغيرات والعوامل دون اختزال التعريف في عامل محدد. حيث جاءت مرتبطة بالانتخاب، الحكم، والنظام السياسي والحدود، والقومية. فمثلا أن السلطة الحاكمة تكون ذات مشروعية أكبر عندما تعمل على حماية مصالحها ورعاياها والقيم السائدة مهما كانتمستويات ذلك فهو محدد بقيم مجردة من خلال مشاركة في الانتخابات واسعة. وأن السلطة السياسية الحاكمة مرتبطة بمختلف التصرفات التي يسعى معها المجتمع إلى الحفاظ على في حقه في البقاء والاستمرار للوحدة السياسية والمتمثلة في النظام السياسي الجزائري.

التحليل التجزئي في تعريف المشاركة السياسية:

عكس التحليل الكلي القائم على تصور مجرد للانتخاب، يقوم التحليل التجزئي على اعتبار أنه ليس هناكتحليل تام ودقيق للمفهوم، فثمة حاجة إلى تفكيكه واختزال

1جيمس أندرسون، السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007 ص 69.

العوامل التي تحدده عوض ربطها مع بعضها البعض[1] يكون التركيز على عامل دون آخر ومن ثم مشروعية السلطة ونسبة الانتخاب.

هيمنة المنظور العقلاني في تحليل المشاركة السياسية:

تفهم العقلانية على أنها تصور للسياسة الداخلية بتجريد عقلاني، حيث أن منطقها قائم على أن الدول فواعل مستقلة،وأنانية، ومادية تعبر عن مصلحة أفرادها، فهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الحاجات والرغبات، كالأمن والقوة والمصلحة في ظل نظام دولي فوضوي[2]. أما في عملية صناعة القرار على مستوى السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية، تصاغ بصياغة كمية قائمة عملية حسابية من خلال تحقيق أكبر ربح بأقل تكلفة، والتي تحددها شكل المكاسب سواء كانت نسبية أو مطلقة.

ثانيا– يبرز الأساس النظري الثاني المقترح ربط المفهوم بتطوره التاريخي:

يقوم على اختلاف المقاربات المختلفة[3] لدراسة المشاركة السياسية في الجزائر خاصة بإعتبار أن التحول نحو الديمقراطية كنموذج تاريخي للدراسة وفي دول المغرب العربي عامة، من حيث المنطلقات والأهداف فهي وصفية متعددة الإختصاصات، فالحاجة إلى مقاربة تفسيرية موحدة والمتمثلة في المقاربة القائمة على التحليل الشامل لكل الظواهر الإجتماعية وهي التحليل الماكرو–سوسيولوجي. كما جاءت التصورات النسوية مؤثرة في تفعيل ماهية المشاركة السياسية في العالم، والجزائر على الخصوص من خلال إشراك المرأة في الحكم، من خلال تقديم فرضيات أساسية هي عبارة عن قراءة جديدة للأفكار والتصورات القائمة في مختلف العلوم وخاصة الاجتماعية والإنسانية ومن ثم مجال دراستنا والمتمثل في السياسة الداخلية.

1جيمس أندرسون ،نفس المرجع ص 98.

2 Frederic Suppe, **the structure of scientific theories**, university of Illinois press, united states of America,1974 p. 15.

3 محمد زاهي البشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة (قضايا مناهجية ومداخل نظرية)** منشورات قارة يونس، ليبيا الطبعة الأولى 1994 ص 106.

بدأ تاريخيا انتشار المقاربة النسوية في التحليل السياسي من الحركة النسوية الشاملة التي انتشرت في منظمة الأمم المتحدة ما بين 1975–1985 فأفكارها نابعة من مجموعة فرضيات يمكن تحديدها فيما يلي:

تعتبر تصورات النسوية أن الدولة هي تعبير عن رغبات الرجل،فهي ليست عقلانية، لأن الدولة تمارس العنف على المرأة في ظل علاقة متعدية[1]، فالرجل لا يمكن أن يكون وسيلة تفكير منطقية وعقلانية لأنه اختزالي في تفكيره.

تصنف النسوية ضمن خانة الفكر النقدي والدي يقدم قراءة جديدة لمفهوم المشاركة السياسية بالتركيز على مشاركة المرأة في الحكم. ومن ثم توسيع وتفعيل لدور المرأة في الحكم والتي هي نتيجة لتطور مفهوم المشاركة السياسية. كما كان لأفكار الاتجاهات الجديدة ما بعد الوضعية والنقاش النظري بين الحداثة وما بعد الحداثة تأثير في مراجعة مفهوم المشاركة السياسية في السياسات العامة للنظام السياسي الجزائري بعد 2011 خاصة من خلال إعتبار أن الإنسان غاية وليس وسيلة في الحكم،وجاء في ظل تباين من خلال:

الحداثة	ما بعد الحداثة
- اتجاه تكميلي في النظرية التكوينية. - تأثير أفكار روبرت كوكس من خلال تقديم قراءة مغايرة في الترتيب السياسي العالمي القائم[2] - من روادها برادلي كاين، ومايكل ديون، وما يكل شابير	- ذهب جيم جورج إلى اعتبارها أنها تركز على الممارسات التاريخية واللغوية التي تضمن تفسير الفاعل والموضوع، ولا تركز على الباحث، أو الدولة، أو الموضوع، أو النص المستقل. - عدم قبول الوثوق في أي وصف للحياة الإنسانية يدعي أنه وصف مباشر للحقيقة[3]

1 JACQUI TRUE: "FEMINISM" PP (231-275) in SCOTT BURCHILL, RICHARD DEVETAK, Andrew Link later, MATHEW PATERSON, CHRISTIAN REUS –SMIT, theories of international relations, first and second edition (revised, expanded and reedited) published by pal grave, NEW York 2001 p. 253.

2Renate Kent:The Art Of The Possible The Scenario Method And The Third Debate In International Relations Theory, a master thesis inir, university of Amsterdam, nov,1998, p. 08:

3 ستيف سميت: "مقاربات جديدة للنظرية الدولية" ص ص 349-409 في جون بيليس وستيف سميت، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004. ص 387.

ذهب جيم جورج (Gim Georges) إلى أن ما بعد الحداثة يقصد بها عدم التركيز على بعض الفواعل مثل الكاتب أو الدولة المستقلة أو الموضوع مثل العالم أو النص المستقل، بل ينبغي التركيز على الممارسات التاريخية الثقافية واللغوية التي ضمنها يبنى الفاعل والموضوع (والنظرية والممارسة والأفعال والقيم ينبني هذا التحليل إذن على إعادة التفكير في وحدات التحليل من جهة، وينطلق من منطلق النظرية النقدية من جهة أخرى، من خلال عدم قبول الوثوق بأي وصف للحياة الإنسانية يدعي أنه يصل مباشرة إلى الحقيقة، فالحقيقة بالنسبة إليه ليست تصورا خارج الإطار المرتبط بالأوضاع الاجتماعية بل هي جزء منه مقاربة سوسيولوجية. حيث كان هناك إتجاه رفض للرجوع إلى التاريخ، وإتجاه يرفض الحداثة ومن ثم التركيز على التاريخ ليس أساسي، وإتجاه ثالث يقرر بوجوب التعامل مع الحداثة وتفادي سلبياتها. أما ما بعد الحداثة في السياسة، فكان لبرادالي كلين، ومايكل ديلون ومايكل شابير الإسهام الأبرز فيه،حيث أن هذا الأخير من خلال تناول تقرير هنري كيسنجر في 1984 حول بناء هوية الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتها مع العالم من منطلق إخافة الآخر (جاء التقرير حول غواتيمالا)، وقد رد مايكل شابير بأن طبيعة التعامل ينبغي أن تكون بعيدة عن مبدأ إخافة الآخر.

يعتبر الأمن الإنساني في مفهوم النظام السياسي الجزائري القائم مرحلة جديدة لتطور مفهوم المشاركة السياسية في مرحلة العولمة. تاريخيا بدأ الاهتمام به منذ 1945 والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وظهور تصورات ونظريات جديدة اهتمت بالتحليل السلوكي للأفراد أمنيا individual security، تلتها الإسهامات الميدانية المختلفة لتقارير الأمم المتحدة حول التنمية منذ صدور التقرير الخاص بالتنمية البشرية لعام 1994، والذي أسهم بشكل فعلي في تطوير مفهوم الأمن الإنساني الصادر عن برنامج منظمة الأمم المتحدة الإنمائي. كما كان لتقرير الصادر عن الأمم المتحدة في 1999 والموسوم بـ . : عولمة ذات وجه إنساني الأثر في تحديد مختلف التحديات التي تواجه الإنسان (التحول من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف المرتبطة بالإنسان)إلى تحديد مختلف التهديدات والمخاطر من عدم استقرار مالي، وعدم الاستقرار الداخلي، والأمن الحي، والثقافي، والبيئي.)

جاء تعريف التقرير الأممي لعام 1994 للأمن الإنساني على أنه منظور بديل لما سبق للتنمية،من خلال إيجاد الوسائل التي تمكن الإنسان من حماية نفسه من الأخطار المستعصية (chronicthreats) والمتعلقة بالأمن الغذائي، والصحي، والسياسي ...

ثالثا- يقوم الأساس النظري الثالث المقترح قائم على بعد ذو استقراء تاريخي:

من أن الجزائر يجب أن تعمل على تطبيق إستراتجية أمنية قائمة على أساس: مقابل بمقابل أين أطراف العلاقة والمتمثلة في الفاعل الحكومي وغير الحكومي تعمل وفق أساس عقلاني: فائز- فائز فيما بينها في تفعيل العلاقات البينية للفواعل الحكومية وغير حكومية،وفي المشاركة السياسية، ودور الفواعل الحكومية وغير الحكومية على مستوى دولي بإرجاع دور الإتحادات العربية الإقليمية، والعمل على إعتبار المقاربة الجزائرية في المشاركة السياسية كدراسة حالة يمكن تعميمها ونموذج تاريخي يقتدى به.

أن إمكانية التدخل وحقوق الإنسان مثلا أصبح طرح مقبول، حيث جعل من أن الدولة مهما كانت قوتها لم تعد بالإمكان تحقيق أمن رعاياها لوحدها ومن ثم إمكانية التدخل كشكل من أشكال المساعدة لإعطاء مشروعية أكبر للسلطة الحاكمة ومن ثم توسيع مفهوم المشاركة السياسية.

الخاتمة (المخرجات)

إن غياب رؤية مستقبلية للتوجه النظري وفكره الاستراتيجي المحدود للمشاركة السياسية في الجزائر قبل 2011 سببها: أن مصطلح المشاركة السياسية لا يحمل استقلالية واضحة في ماهيته ومكوناته. بالتالي نستنتج حتى الآن أن هنالك صعوبتين أساسيتين في تحديد موضوع الدراسة:

* الصعوبة المرتبطة بالتعريف.

* الصعوبة في الممارسة للطبيعة المتعددة لأشكاله.

- جعل المشاركة السياسية وظيفة الدول وإقصاء لدور الفواعل غير الحكومية.
- محدودية الفكر الإستراتيجي من خلال تقليل البدائل عوض تعظيمها. فعوض أن نجعل من الجانب الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي من البدائل نلاحظ العكس هذا في مستوى أول،وفي مستوى ثاني من غياب البدائل.
- التركيز على الجانب الدعائي، أي غياب إستراتيجية واضحة المعالم في ظل تقويض البدائل، ومن ثم الأسلوب الدعائي يجعل من التصور المستقبلي غير موجود.
- اقتراح مقاربة شاملة تكون على أساس سوسيولوجي (تنمية اجتماعية وسياسية بتحديد الحقوق الاجتماعية ثم السياسية).
- أن مفهوم المشاركة السياسية أصبح يعنى بمحددات أخرى مثل حقوق الإنسان، والمساعدات الإنسانية، ومن ثم لممارسة السيادة يجب إدراك أن هناك من البدائل التي لم تعد تصنف ضمن خانة وظائف الدولة.
- ثمة حاجة إلى لقاءات، ونقاشات ومؤتمرات بين المختصين لتصحيح أو، تغيير الوضعية، أو تعديلها حيث هذه الورقة جزء من فتح النقاش. فكلما ازداد الاندماج بين الوحدات المكونة للمغرب العربي كلما قلت احتمالات التراع والصراع والتي يجب أن تتعدى الطرح المرتبط بالفاعل الحكومي وفقط وإنما إشراك الفواعل غير الحكومية مثل الجمعيات والمجتمع المدني الجزائري.